

العلاقات العربية - الصينية في مجال الطاقة

عبد القادر دندن *

ملخص

يرتبط النمو الاقتصادي اليوم بشكل كبير بمدى توفر الموارد الطاقوية اللازمة لتحريك الاقتصادات الحديثة، إلى الحد الذي أصبحت فيه الطاقة لا تدرج فقط ضمن التطلعات الاقتصادية، بل أخذت أبعاداً إستراتيجية وسياسية، إذ لم يعد النفط سلعة تجارية واقتصادية فحسب، بل تحول إلى سلعة إستراتيجية يقوم عليها الأمن القومي للأمم والصين التي تعرف نمواً اقتصادياً غير مسبوق دخلت كلاعب مؤثر في سوق الطاقة العالمي بفعل تزايد احتياجاتها من جهة وقلة مواردها الطاقوية المحلية من جهة أخرى. وتحتل المنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج مكانة ريادية في ضمان الصين لأمنها الطاقوي، وهذا ما يفسر اعتماد الصين على الشرق الأوسط لتوفير نصف احتياجاتها النفطية من جهة، ويفسر حيوية العلاقات العربية الصينية من جهة أخرى، حتى وإن كانت العلاقات بين الجانبين ذات جذور تاريخية وحضارية تسبق بكثير اكتشاف النفط في المنطقة العربية أو بروز الصين كقوة صاعدة متعطشة للنفط والغاز وغيرها من الموارد الطاقوية التقليدية والمتجددة. وبقدر ما تحاط العلاقات بين الجانبين في الميدان الطاقوي بفرص واعدة ومربحة للجانبين، بقدر ما تبرز عدة تحديات جدية للطرفين متصلة بالأوضاع الإستراتيجية في الشرق الأوسط عموماً والدول العربية خصوصاً مع ما تمر به من مرحلة حرجة في تاريخها، ومتصلة أيضاً بالوضع الاقتصادي الصيني الذي يعرف تراجعاً في النمو مؤخراً، وعليه تتمحور إشكالية الدراسة حول الفرص والتحديات المحيطة بالعلاقات العربية الصينية في المجال الطاقوي.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية مسألة أمن الطاقة في تحديد مصير ومستقبل صعود القوة الصينية، وتسليط الضوء على الموقع الحيوي للمنطقة العربية في خريطة وسوق الطاقة عالمياً وانعكاس ذلك على المكانة التي تحتلها المنطقة في الأجندة الصينية، الوقوف على أهم الفرص والتحديات المتعلقة بالعلاقات الطاقوية العربية الصينية.

(* استاذ العلاقات
الدولية - جامعة عنابة
- الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

المنطقة العربية - الصين - أمن الطاقة - النفط - الفرص - التحديات

مقدمة:

يعد الصعود الصيني أحد أبرز ملامح تطورات النظام الدولي في الوقت الحالي، فمن دولة نامية من دول العالم الثالث ترزح تحت وطأة المجاعة والاقتصاد المسير والقيود البيروقراطية، انتقلت البلاد لحقبة جديدة من النمو والانفتاح منذ عهد الرئيس "دينغ كسياوبينغ" مع نهاية السبعينيات. وبعد عقدين من هذه السياسة كانت الصين تأخذ مكانتها بثقة وخطى ثابتة ضمن القوى الاقتصادية المؤثرة عالمياً، وأضحت ضمن الأرقام الصعبة في معادلة الاقتصاد العالمي المنبثق بعد عقود من الحرب الباردة والصراعات الإيديولوجية. وكان لزاماً أن لا تمر هذه التطورات دون أن تترك آثارها بوضوح على سوق الطاقة العالمي، لأن التقدم الاقتصادي يتبعه بالضرورة تزايد في الطلب على الموارد الطاقوية التي تعد عماد الاقتصاديات الحديثة، وشهدت بداية التسعينيات نهاية عصر الاكتفاء الذاتي الصيني من النفط والولوج لعالم الاستيراد والاعتماد على الخارج في تأمين حاجياتها من هذه المادة الحيوية لضمان استمرارية الطفرة الاقتصادية للمارد الأصفر، ونتج عن هذا الوضع الجديد متطلبات جديدة وإعادة ترتيب للأولويات وللأهداف في مجالات متعددة سواء الاقتصادية منها أو الدبلوماسية أو حتى الأمنية، وفي هذا السياق تلعب المنطقة العربية دوراً كبيراً في الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة بالنظر لما تحتزنه من احتياطي نفطية هائلة وقربها الجغرافي نسبياً من البر الصيني وإشرافها على مسطحات مائية لا مناص منها في نقل الإمدادات النفطية والغازية نحو بكين عبر الخليج العربي والمحيط الهندي. ولا تحمل هذه العلاقة المتميزة بين الصين والمنطقة العربية بعداً اقتصادياً فحسب، بل تمثل جسراً للتلاقي الحضاري ولتمتين أو أصر العلاقات بين الجانبين، ومصدراً لكثير من الفرص واحتمالات الربح والانتفاع المتبادل من جهة، ومنبعاً لعدد من التحديات التي تمثل عوائق فعلية في طريق تطوير العلاقات بين الجانبين وضمان علاقات متوازنة ومتبادلة المنافع بينهما، وعليه تتمحور هذه الورقة البحثية حول إشكالية مدى وحدود الفرص والتحديات المحيطة بالعلاقات الطاقوية العربية الصينية في ظل التطورات الإقليمية والدولية الراهنة التي تواجه الجانبين؟.

وينقسم محتوى هذه الورقة إلى ثلاثة محاور أساسية، يختص المحور الأول بتأصيل نظري ومفاهيمي لمصطلح أمن الطاقة باعتباره المفهوم المركزي في هذه الورقة، بينما يأتي المحور الثاني ليوضح المعالم الكبرى للإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة على ضوء ما تمتلكه من موارد طاقوية وما تضعه القيادة الصينية من أهداف وتصورات لضمان عدم انقطاع الإمدادات، في حين يسلط المحور الثالث الضوء على أهمية المنطقة العربية في ضمان

Jessica Jewell, (١)

"The concept of energy security: Beyond the four As", (2014).

"http://ac.els-cdn.com/

S0301421514004960/

1-s2.0-

S0301421514004960

-main.pdf?_tid=c4cdf

f9e-f8b2-11e5-9995-

0000aab0f01&acdna

t=1459588419_7e79e

808b87fab910c2252e

6ed14f130 (March 5,

2016)».

Daniel Yergin, (٢)

"Ensuring Energy Security".

Foreign affairs, Vol. 85,

N°2,)Mars, April

2006), p. 69.

Christian Winzer. (٣)

Conceptualizing energy

security. EPRG

working paper. Cambridge

working paper in

economics. (University

of Cambridge, London.

August 2011), p. 2.

Antonio Marqui- (٤)

naand others, Energy

security visions from

Asia and Europe,

(New York: Palgrave

Macmillan 2008), P.

1.

الصين لأمنها الطاقوي وتعزيز العلاقات بين الطرفين، وما يوفره ذلك من فرص وما يعترضه من تحديات وعراقيل وسبل مواجهتها.

١. مفهوم أمن الطاقة: برز أمن الطاقة كمشكلة سياسية في مطلع القرن العشرين لارتباطه بتوفير النفط للجيش، بينما تعود بداية الاهتمام الأكاديمي بهذا المفهوم لفترة الستينيات مثل دراسة "لوبيل" (Lubell) سنة ١٩٦١، وازداد الاهتمام به مع أزمة النفط والحظر العربي في السبعينيات. ولكن الاهتمام به تراجع نسبياً خلال الثمانينيات والتسعينيات مع الاستقرار الذي عرفته سوق النفط العالمية، غير أنه عاد للبروز مع مطلع الألفية الجديدة مدفوعاً بتزايد الطلب الآسيوي والاضطراب في الإمدادات الغازية بأوروبا^(١).

ويدقق "دانيال يرغين" (Daniel Yergin) أكثر في ظهور هذا المفهوم ويعيده إلى مشارف الحرب العالمية الأولى وبالضبط لسنة ١٩١٢، حين اتخذ اللورد الأول للبحرية البريطانية آنذاك "ونستون تشرشل" (Winston Churchill) قراراً تاريخياً بتحويل مصدر طاقة سفن البحرية البريطانية من الفحم إلى النفط، في محاولة لجعلها أسرع وأكثر كفاءة من نظيرتها الألمانية. ولكن هذا القرار كان معناه أيضاً أن البحرية الملكية سوف لن ترتبط بالفحم الآتي من "ويلز"، ولكن ضمان إمدادات النفط سيرتبط خصوصاً بإيران، وبذلك أصبح أمن الطاقة قضية من قضايا الإستراتيجية القومية، وإجابة "تشرشل" عن هذا التحدي كانت بقوله: "السلامة واليقينية في النفط ترتبط بالتنوع والتنوع فحسب". ومنذ قرار تشرشل برز أمن الطاقة بسرعة كقضية شديدة الأهمية وظلت كذلك إلى الآن، ولكن هذا الموضوع حالياً بحاجة إلى إعادة نظر وتفكير، لأن ما كان عليه أمن الطاقة منذ ثلاثة عقود خلت محدود جداً، وأصبح من الواجب توسيعه ليشمل الكثير من الأبعاد الجديدة، بما في ذلك الاعتراف بأن أمن الطاقة لا يقوم منفرداً، بل هو مرتبط بالعلاقات الأوسع بين الأمم وبكيفية تفاعلها مع بعضها البعض^(٢).

فرغم الأهمية الكبيرة لأمن الطاقة في مختلف السياسات إلا أن العديد من المختصين يؤكدون على عدم التوصل إلى تعريفه بشكل واضح، فحسب تعبير "لوشل" (Loschel) و"أل" (Al) فإن مصطلح أمن الطاقة يبدو مبهماً فعلاً، وهذا ما يلقي صدى عند آخرين ممن يعتقدون بأنه ليس هنالك تفسير وفهم مشترك وموحد لأمن الطاقة، وهو ما يجعله مفهوماً غامضاً وهلامياً وصعباً للتعريف^(٣).

وإذا كان أمن الطاقة تقليدياً يعرف بأنه: "توفر إمدادات كافية ومعقولة وموثوقة من الطاقة"^(٤)، كما يعرف أمن الطاقة غالباً بأنه: "إمدادات موثوقة بأسعار معقولة"، فإنه عند إلقاء نظرة فاحصة عن قرب لما تتشكل منه الإمدادات الآمنة أو المضمونة يبدو تعقيد هذا المفهوم واضحاً^(٥).

فأمن الطاقة أضحي مفهوماً متعدد الأوجه والأبعاد (Multidimensional)، ويختلف

تعريفه باختلاف الظروف والأغراض والأطراف أو الفواعل (دول، منظمات، مؤسسات بحثية...) التي تقوم بصياغة تصور لها الخاص لما تعنيه بأمن الطاقة.

ولتوضيح الرؤية أكثر حول التضارب في تعريف أمن الطاقة نعرض فيما يلي لعدد من التعريفات المختلفة لهذه المسألة، فالأمم المتحدة عرفت أمن الطاقة سنة ١٩٩٩ بأنه: "الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، وبأشكال متعددة، وبكميات كافية، وبأسعار معقولة"^(٦).

وينطلق تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة ٢٠٠٧ (UNECE)، من تحديد أربعة أبعاد رئيسية كقاعدة للوصول إلى تعريف أمن الطاقة من خلالها، وهذه الأبعاد هي^(٧):

- ١ - اضطراب في الإمدادات بسبب: تضرر وخسائر في المنشآت القاعدية، كوارث طبيعية، عدم استقرار اجتماعي، سلوكيات سياسية أو أعمال إرهابية.
 - ٢ - وفرة إمدادات الطاقة على المدى الطويل لمواجهة الطلب المتنامي مستقبلاً.
 - ٣ - الآثار الوخيمة على الشعوب والنشاط الاقتصادي، على خلفية نقص في الطاقة وتقلبات كبيرة في الأسعار.
 - ٤ - خسائر كبيرة ناجمة عن أعمال إرهابية، وما ينتج عنها من ضحايا في الأرواح والممتلكات وأثار صحية.
- وأخذاً لهذه الأبعاد الأربعة بعين الاعتبار تعرّف اللجنة أمن الطاقة باعتباره: "وفرة إمدادات الطاقة اللازمة ليستعملها المستهلك النهائي، بمستوى أسعار اقتصادي، وبكميات كافية، وهذا لتحقيق الاكتفاء الطاقوي، وعدم إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد".
- وقدم الباحث "تشانغ يونغهو" (Chang Youngho) ستة عوامل يعتقد أنها تؤثر في أمن الطاقة وهي:

- أولاً: ما إذا كان النفط قد وصل إلى أوج الإنتاج (Peak oil production) أم ليس بعد، فتناقص الوقود الأحفوري خاصة النفط والغاز الطبيعي هو المحدد الرئيسي لأمن الطاقة.
- ثانياً: القدرة التكنولوجية على تطوير مصادر طاقة بديلة فائضة ورخيصة وناجعة ليست مرتقبة التحقق قريباً.
- ثالثاً: النفط يسيطر تقريباً على جميع استعمالات الطاقة، وليس هنالك أي من مصادر الطاقة الأخرى بخلاف النفط قادر على تحقيق الاكتفاء وسد الطلب في قطاع النقل حالياً.
- رابعاً: الاختلال المنتظر في التوازن بين العرض والطلب على النفط سيكون له تأثيرات حادة على الدول المستوردة، فعدم استقرار أسعار النفط يؤثر على نمو الدول.
- خامساً: غياب تعاون دولي أو عالمي في وضع السياسات وتطوير الطاقة.
- سادساً: النمو غير المسبوق في استهلاك النفط في الصين والهند وضع ضغطاً شديداً

Florian Baumann, (٥) "Energy Security as multidimensional concept", Policy Analysis, No. 1, (Munich:Research Group on European Affairs, March 2008), P. 4.

Maj Stacey L. (٦) Lee. China's Energy Security: The Grand "Hedging" strategy. School of Advanced Military Studies. Kansas. 2010), P. 9.

Emerging Global (٧) Energy Security Risks. The ECE energy series No. 36, (Geneva: The United Nations commission for Europe, 2007), P. 8.

Manjeet Singh (٨)
Pardesi and others.
Energy and security:
The geopolitics of
Energy in the Asia-
Pacific.)Nanyang
technological univer-
sity, October 2010(.
P.P. 17-18.
A FAhajji. "What (٨)
Is Energy Security?".
Middle East Econom-
ic Survey: Vol. L. No
52. 24-December-
2007. "http://
www.mees.com/
postedarticles/oped/
v50n52-5OD01.htm
(March 6, 2016)".
Kevin Ros-(١٠)
ner."Closing the Gap
between Energy&
National Security
Policy". Journal of
energy security, (May
2010) Issue. "http://
www.ensec.org/
index.php?option=com_
content&view=arti-
cle&id=245:closing-
the-gap-between-
energy-aamp-
national-security-
policy&catid=106:en-
ergysecuritycontent0
510&Itemid=316
(April 10, 2014)".

على الأسعار، حيث أدت جهود الدولتين لضمان إمدادات الطاقة لجعل التنافسية في الأسواق في أعلى مستوياتها(٨).

وبالإمكان ملاحظة التداخل بين أبعاد مختلفة في أمن الطاقة، مما ينعكس على اندماج سياسة الطاقة مع غيرها من السياسات الأخرى والعكس، وتتمثل هذه الأبعاد في:

١ - **البعد الاقتصادي (Economic Dimension):** أي ضمان عدم إعاقة النقص في مصادر الطاقة للنمو الاقتصادي.

٢ - **البعد البيئي (Environmental Dimension):** بما أن التأثير البيئي لإنتاج ونقل وإحراق الوقود الأحفوري له انعكاسات صحية واقتصادية، سطرت العديد من الدول أهدافا بيئية في صلب سياساتها الطاقوية.

٣ - **البعد الاجتماعي (Social Dimension):** والذي لا يتعلق بمدى وفرة مصادر الطاقة ولكن بمدى قدرة مختلف فئات المجتمع على تحصيلها، فعند حدوث ارتفاع في أسعار الطاقة تزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء في التمتع بمزاياها.

٤ - **بعد السياسة الخارجية (Foreign Policy Dimension):** معظم الدول وخصوصاً ذات الاقتصاديات الصاعدة التي تحتاج بكثرة للنفط والغاز، تكون في موقف غير مريح في تفاوضها مع الدول المنتجة، كما أن التخوف من حدوث نقص في الإمدادات الطاقوية يمكن أن يجبر بعض الدول المستوردة على التعاون مع نظيرتها المنتجة، كما يمكن أن تجبر كذلك على اتخاذ قرارات في سياستها الخارجية تحوي تنازلات على مبادئ أو في قضايا أخرى مهمة.

٥ - **البعد التقني (Technical Dimension):** تلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في تطوير مصادر جديدة للطاقة، كما أن استغلال الحقول النفطية يعتمد أساساً على تطوير تكنولوجيات التنقيب والحفر.

٦ - **البعد الأمني:** بينما يرتبط بعد السياسة الخارجية بالدبلوماسية، يرتبط البعد الأمني بقضيتين وهما أمن الإمدادات الطاقوية (من أخطار مثل الهجمات الإرهابية، الكوارث الطبيعية، والأخطاء البشرية)، وتوفير الاحتياجات الطاقوية للقوة العسكرية الوطنية والشرطة لحماية الدولة(٩).

وهناك عامل آخر شديد الأهمية يتمثل في رؤية مختلف الفواعل التي تشكل سلسلة الطاقة للقضية محل الدراسة، فنجد المنتجين ينظرون لاستقرار وقدرة السوق على شراء منتجاتها بأسعارها المفضلة كمعيار لقياس أمنها الطاقوي والاقتصادي، بينما دول العبور تنظر لاندماج وقوة المنشآت التي تعبر أراضيها كمكون أساسي لسياستها القومية الأمنية والطاقوية، في حين تعرف الدول المستهلكة أمن الطاقة على أساس وفرة الطاقة وبأسعار معقولة بما يساعدها على تعريف سياساتها الأمنية والطاقوية(١٠).

أمن الطاقة إذن يعني أشياء مختلفة لختلف الدول بحسب موقعها الجغرافي، خصائصها الجيولوجية، علاقاتها الدولية، نظامها السياسي، ومميزاتها الاقتصادية. فبينما يريد المستوردون للطاقة أمن الإمدادات مع أسعار منخفضة، يبحث المصدرون عن أمن الطلب - أي ضمان شراء منتجاتهم بأسعار جيدة ومعقولة على المدى الطويل - بحيث يمكن توقع الميزانيات الوطنية والمداخيل المحتملة بانتظام^(١١).

ويخلص "دانيال يرغين" إلى أن الخبرة العملية تشير إلى أن ضمان الدول لأمنها الطاقوي يخضع لعدة مبادئ، وهي:

أولاً: مبدأ تنوع مصادر الإمدادات مثلما أشار إلى ذلك "ونستون تشرشل" منذ أكثر من ٩٠ سنة، لأن ذلك التنوع يضمن وجود مصادر بديلة للتموين بالطاقة في حالة حدوث اضطرابات في منطقة إنتاج معينة.

ثانياً: مبدأ سرعة التعافي (Resilience) بوجود هامش أمان (Security margin) في نظام الإمداد بالطاقة، يعمل بمثابة عازل أو واقٍ ضد الصدمات، ويسهل العودة إلى الوضع الطبيعي بعد المعاناة من حالة انقطاع واضطراب في الإمدادات.

٢ - مبادئ وأهداف الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة: دخلت الصين منذ سنة ١٩٩٣ نادي الدول المستوردة للنفط بعدما لم يعد إنتاجها المحلي يكفي لسد احتياجاتها المتنامية، فهي ذات إنتاج ومخزون محدودين من النفط في مقابل غناها بالاحتياطيات الفحمية، إذ تشير التقديرات إلى امتلاكها لاحتياطيات نفطية مؤكدة تبلغ ٣,٢١ مليار طن، في حين أن الكمية القابلة للاستخراج لا تتعدى ٠,٩٦ مليار طن، إضافة إلى أن نصف الكمية (٣,٥ مليار طن) قد تم استخراجها بالفعل، في حين أن النسبة المتبقية والمقدرة بـ ٤٥,٢ مليار طن تشكل نسبة لا تتجاوز ٢٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، وذلك في وقت يمثل فيه سكان الصين ٢٢٪ من إجمالي سكان العالم^(١٢).

ويجمع الخبراء على أن الإنتاج أو العرض الصيني من النفط سيستمر بالتهايوي أمام زيادة الطلب، فالتوقعات المستقبلية بشأن تطور الإنتاج الصيني من النفط بحلول عام ٢٠٢٠، وبحسب دراسات لمؤسسات وشركات ومعاهد متخصصة صينية وأجنبية تتراوح بين ٣ و٤ مليون برميل يومياً، وقد ذهب مدير قسم التخطيط في الشركة الوطنية النفطية الصينية (CNPC) في حديث له سنة ٢٠٠٦، إلى القول بأن الإنتاج الصيني من النفط المقدر بـ ٦,٣ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠٥، مرشح للارتفاع ما بين ٢٠٠٦ و٢٠٢٠ إلى ٤ ملايين برميل يومياً فقط، على أن يبدأ الإنتاج بالتناقص بداية من عام ٢٠٢١^(١٣).

فقد ترافق تزايد نصيب الصين في نمو الناتج الخام العالمي مع تزايد نصيبها في الطلب العالمي على الطاقة، فما بين ١٩٨٠-١٩٩٠ ساهمت الصين بـ ١٥٪ في نمو الطلب العالمي على الطاقة، وفي غضون العشرية الموالية ارتفعت تلك النسبة إلى ٢٣٪، وابتداء من

Gal Luft and (١١) Anne Korin (Eds), Energy Security Challenges for the 21st Century: a reference handbook. (California: Greenwood publishing group, 2009). p. p. 6, 7.

(١٢) خديجة عرفة، "الصين وأمن الطاقة - رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، عدد ١٦٤، (أفريل ٢٠٠٦)، ص ٥٦.

Erica S. Downs. (١٣) Energy security series: China. (The Brookings Foreign Policy Studies. Brookings institution. December 2006). P. 11.

العشرية الأخيرة للقرن العشرين ١٩٩١-٢٠٠١ أصبحت الصين القطب الرئيسي في نمو الطلب العالمي على الطاقة متفوقة على الولايات المتحدة الأميركية، بإسهامها بـ ٥٢٪ من نمو الطلب العالمي على الطاقة ما بين ٢٠٠١-٢٠٠٤ (١٤).

وشهد العام ٢٠١٠ حدثاً هاماً على مستوى الاقتصاد العالمي، تمثل في احتلال الصين للمرتبة الأولى عالمياً من حيث مساهمتها في الصادرات العالمية متجاوزة ألمانيا، وأصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية ومتجاوزة اليابان لأول مرة، وذلك بفضل تحقيقها لمؤشرات اقتصادية مميزة، حيث سجل الناتج الداخلي الخام نمواً بـ ١٠,١٪ بفضل ناتج قدر بـ ٨٥٤,٩ تريليون دولار (١٥).

واحتلال الصين لهذه المرتبة يترتب عنه بالضرورة تزايداً في استهلاكها الطاقوي، وهذا ما جعل مسألة أمن الطاقة تقفز إلى مصاف القضايا ذات الأولوية في أهداف وسياسات القيادة الصينية، كما أصبح مفهوم أمن الطاقة كثير التداول رغم أنه يفتقر لتعريف محدد له في الصين، وأي محاولة لتحديد المفهوم الصيني لأمن الطاقة ومن ثم وضع الإستراتيجية اللازمة لضمانه، هو مسألة معقدة تتداخل فيها عدة عوامل، وتحدد "صبرينة هووال" (Sabrina Howell) خمسة متغيرات رئيسية مؤثرة في هذا الصدد، وهي (١٦):

أولاً: وقوع الصين بعيداً عن مزوّداتها بالنفط.. بينما ترتبط الصين بناقلات النفط العملاقة التي تنقله عبر مسافات طويلة وتناور في مضائق بحرية خطيرة لتوفر ٩٠٪ من نفطها المستورد.

ثانياً: الصين تعاني من افتقارها لهبات جيولوجية، بامتلاكها لما هو أقل من ٢٪ فقط من مجموع الاحتياطيات العالمية للنفط.

ثالثاً: نمو الطلب بوتيرة أسرع من العرض الذي أصبح عاجزاً عن مجاراته، فالصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم.

رابعاً: الحزب الشيوعي الصيني الذي يأمل في تحسين ظروف الحياة، ويعتقد أن تحقيق هذا الهدف يعد حيويّاً لبقاء النظام، ولكن الرفاهية المستهدفة تجلب معها زيادة في الطلب على الطاقة.

فأصبح بالتالي لأمن الطاقة مكانة إستراتيجية فكما يقول الخبير "وولاي": "باتت مسألة أمن الطاقة في صلب الاهتمامات القومية"، مما يعني أن أمن الطاقة الصينية ليس مهماً للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي فحسب، وإنما له أيضاً انعكاسات سياسية ودبلوماسية وعسكرية أيضاً (١٧).

وهذا ما يجعل وجهة النظر الصينية تجاه أمن الطاقة غير متصلة بالنمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فقط، ولكن أيضاً بالقدرة أيضاً على شن الحرب في أي وقت يصدر قرار بذلك. وبحسب "لي جونرو" (LiJunro) نائب رئيس مدرسة الحزب المركزي: "الطاقة

(١٤) Pierre Noel et Mi-chal Meiden. Op. Cit. p.3.

(١٥) China economy overview. From CIA factbook 2011. January 2011. "http://www.theodora.com/wfbcurrent/china/china_economy.htm (May 5, 2016)".

(١٦) Gal Luft and Anne Korin (Editors). Op. Cit. p.p. 191,192.

(١٧) مجموعة مؤلفين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٨). ص ٤٢٩.

عامل يمكنه أن يؤثر على صعود الصين السلمي والاستقرار العالمي، فهناك منافسة إستراتيجية على إمدادات الطاقة وعلى الصين بالخصوص أن تكون نشيطة في هذا المجال لكونها قادم جديد في هذه المنافسة^(١٨).

ويؤكد "وانغ هايون" (Wang Haiyun) عضو مجلس الدولة الصيني، أن الطاقة كمسألة تتعاطم أهميتها يمكن أن تستعمل بشكل متزايد "كسلاح إستراتيجي في السعي لتحقيق المصالح الوطنية السياسية والاقتصادية والأمنية"^(١٩). وهذه المخاوف دفعت الصين لوضع إستراتيجية لضمان أمنها الطاقوي قائمة على المرتكزات التالية:

أولاً: الوفرة (Availability) إن توفر إمدادات كافية من النفط والغاز يعتبر عنصراً أساسياً في الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة^(٢٠)، وذلك لكون البعد الأول لأمن الطاقة في الصين هو الحصول على إمدادات كافية لحماية الأهداف الرئيسية للقيادة الصينية، ويتضمن ذلك تواصل النمو الاقتصادي، منع استقلال تايوان، المضي قدماً نحو البروز كقوة عالمية كبرى، وبقاء الحزب الشيوعي الصيني في السلطة^(٢١).

ثانياً: الموثوقية (Reliability) يركز مبدأ موثوقية الإمدادات على أن تكون الإمدادات الطاقوية آمنة ومضمونة التدفق دون انقطاع، وتمتد الموثوقية هنا إلى كل ما يتعلق بسلسلة إنتاج وإيصال الموارد الطاقوية، وما يزيد في أهمية مبدأ موثوقية الإمدادات هو كون الصين دولة تعتمد في توفير أهم احتياجاتها الطاقوية على الاستيراد من الخارج ومن مناطق بعيدة، إذ ترتبط الصين بناقلات النفط العملاقة التي تنقله عبر مسافات طويلة وتناور في مضائق بحرية خطيرة لتوفر ٩٠٪ من نفطها المستورد^(٢٢).

ثالثاً: الحصول على إمدادات بأسعار في المتناول (Affordability) الصين ليست منشغلة بإمكانية اضطراب أو عدم كفاية الإمدادات فقط، بل بالتقلبات الحاصلة في الأسعار أيضاً، وأحسن مثال حول كيفية تأثير تلك التقلبات على الاقتصاد الصيني هو قرار منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ خفض إنتاجها، والذي نجم عنه ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية ومنه حدوث ارتفاع في أسعار مشتقات النفط خاصة الديزل... وهذا ما وضع الحكومة في وضعية صعبة لأن السلطات الصينية طالما عملت على إبقاء أسعاره في مستويات منخفضة نسبياً من أجل مساعدة الشركات الصناعية^(٢٣).

رابعاً: تحسين كفاءة الطاقة (Efficiency) يركز هذا المبدأ على مدى القدرة على توظيف الموارد الطاقوية بالشكل الأمثل لإشباع الحاجات مع تقليل نسبة هدر الطاقة، أو بتعبير اقتصادي تقليل مقدار الطاقة المستعمل لإنتاج وحدة واحدة من النشاط الاقتصادي^(٢٤).

وقد كانت الصين من الدول الرائدة في العالم الثالث في مجال كفاءة الطاقة، ولكنها

ValérieNi- (١٨)
 quet,Energy Challenges in Asia. Note de l'Ifrri. Gouvernance Européenneet-géopolitique de l'énergie& Centre Asie.(Octobre 2007).
 p. p. 5, 6.
 Ian Cameron For-(١٩)
 syth. Op. Cit. p. p. 242,243.
 Chen Shao-(٢٠)
 feng.Assessing the impact of China's foreign energy quest on its energy security. EAI Working Paper No. 145. 3 March 2009. p. 4.
 Erica S. p. 13. (٢١)
 Sabrina p. 191. (٢٢)
 Calabrese, (٢٣)
 John,"Dragon by the Tail: China's Energy Quandary". (Middle East institution. 23 March 2004).
 www.se1.isn.ch/serviceengine/.../calabrese304.pdf
 (September 12, 2014)".
 Energy Efficient-(٢٤)
 cy: A Worldwide Review Indicators, Policies, Evaluation. A Report of the World Energy Council in Collaboration with ADEME. (London. July2004). p. 2.

تراجعت بشكل كبير مع تزايد وتيرة نموها الاقتصادي، وأصبحت متخلفة في هذا المجال مقارنة بدول أخرى ذات اقتصاديات متقدمة، فكفاءة استعمال الطاقة في الصين لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي أقل بكثير من مثيلاتها في دول أخرى^(٢٥).

خامسا: التنوع في مصادر الإمدادات في ظل إستراتيجية "التوجه نحو الخارج": أضحى التنوع مفتاح أمن الطاقة منذ أيام "تشرشل" حين صرح: "السلامة واليقينية في النفط مرتبطة بالتنوع والتنوع فقط"، وبذلك يكون قد وضع المبدأ الأساسي لأمن الطاقة: تنوع الإمدادات، وهذا الأمر مازال ذا مصداقية لكون تنوع الإمدادات واحداً من بين أهم ضمانات الأمن وهو نقطة البداية لضمان أمن الطاقة... وتنوع المزودين بالطاقة يشير إلى مجموعة الدول الموفرة لإمدادات النفط والغاز الطبيعي والفحم وغيرها... وللنفط أهمية خاصة وأغلب أدبيات أمن الطاقة نجدها تركز على واردات النفط وعلى الانقطاعات المحتملة في الإمدادات النفطية^(٢٦).

وعليه توغلت شركاتها في مناطق عديدة من العالم، بما فيها إفريقيا وأميركا اللاتينية وحتى الشمالية مع كندا خصوصاً، ويطلق الصينيون على هذه السياسة الهادفة للتوجه نحو الخارج في توفير احتياجاتهم النفطية عن طريق الاستثمار في مناطق الإنتاج بحد ذاتها، وتوطين شركات النفط الصينية فيها للتنقيب على النفط وضمان تصديره للوطن الأم، باستراتيجية "التوجه نحو الخارج" أو "تجاوز عتبة البلاد" Going-out or going abroad strategy أو الاستثمار وراء البحار (Overseas investment)، وتعرف في اللغة الصينية باسم "زوتشوكيو" (Zou Chu Qu). وتعتمد جميعها على دبلوماسية نشيطة في جميع أرجاء العالم التي يمكن أن تكون مصدراً لتوفير الموارد الطاقوية اللازمة، في إطار "دبلوماسية الطاقة".

٣ - موقع المنطقة العربية في خريطة الطاقة العالمية: تظهر الإحصائيات استمرار تركيز أكبر المخزونات النفطية في المنطقة العربية سواء في شطرها الآسيوي أو الإفريقي. فبحسب دراسة لوكالة الإعلام الأميركية للطاقة U.S. Energy Information Administration ولجنة النفط والغاز (Oil & Gas journal) توجد خمس دول عربية ضمن قائمة الدول العشرة الأولى في العالم من حيث حجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وهي السعودية والعراق والكويت والإمارات وليبيا، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

(٢٥) Xuecheng
Liu.China's Energy
Security and Its
Grand Strategy. (The
Stanley foundation
policy analysis briefs,
September 2006).p. 6.
Kevin D. p. p.(٢٦)
127, 128.

جدول رقم (١): الدول العشرة الأعلى من حيث المخزونات
النفطية المؤكدة (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)

الدولة	الاحتياطيات (مليار برميل)
فنزويلا	٢٩٨,٤
السعودية	٢٦٥,٨
كندا	١٧٣,٢
إيران	١٥٧,٨
العراق	١٤٤,٢
الكويت	١٠١,٥
الإمارات	٩٧,٨
روسيا	٨٠,٠
ليبيا	٤٨,٣
نيجيريا	٣٧,١

Source: «United Arab Emirates International energy data and analysis», (Washington: U.S. Energy Information Administration, May 18, 2015). P.P. 3,4. Available in : https://www.eia.gov/beta/international/analysis_includes/countries_long/United_Arab_Emirates/uae.pdf

وتمكنت الدول العربية عموماً من أن تضاعف حجم احتياطياتها النفطية لترتفع بها من ٤,٣٥٣ مليار برميل سنة ١٩٨٠ إلى ٦٦,٦٨٣ مليار برميل سنة ٢٠١٠ أي زيادة بمقدار ٢٦,٣٣٠ مليار برميل، لتشكل ٥٧,٥١٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي (٢٧).

وتحتل المملكة العربية السعودية الصدارة عربياً وعالمياً، بامتلاكها ١٦٪ من الاحتياطيات النفطية العالمية، والأولى من حيث القدرة الإنتاجية للنفط الخام، والأولى من حيث تصدير سوائل البترول في العالم وجاءت الثانية من حيث إنتاج هذه المواد بعد الولايات المتحدة سنة ٢٠١٣ وفي ذات السنة كانت الثانية من حيث إنتاج النفط الخام بعد روسيا، وتمثل مداخل النفط أكثر من ٨٥٪ من مجموع مداخل البلاد، وإلى جانب قدراتها النفطية فهي تطور وتوسع تكريرها للبترول، وإنتاجها للغاز الطبيعي والصناعات البتروكيميائية والكهربائية، وتعد شركة "أرامكو" النفطية السعودية الأكبر عالمياً، وبلغت المخزونات النفطية السعودية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بحسب "مجلة النفط والغاز" ٢٦٦ مليار برميل إضافة إلى ٥,٢ مليار برميل في المنطقة الطبيعية المشتركة مع الكويت، وتنتج ما معدله ٦,١١ مليون برميل يوميا، منها ٦,٩ مليون برميل من النفط الخام و٢ مليون برميل من منتجات أخرى (٢٨).

أما الإمارات العربية المتحدة فهي صاحبة سابع مخزون من النفط في العالم (أنظر

(٢٧) بلقعة إبراهيم، مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية: الحاضر، المستقبل والتحديات، الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، رقم ١٠، (جوان ٢٠١٣). ص ٦٩.
Country Analysis Brief: Saudi Arabia", (U.S. Energy Information Administration, September 10, 2014), P. P. 1-3. Available in : http://www.eia.gov/beta/international/analysis_includes/countries_long/Saudi_Arabia/saudi_arabia.pdf (March 22, 2016)».

الجدول رقم ١)، وأنتجت الإمارات ٣, ٥ مليون برميل من البترول وسوائل أخرى سنة ٢٠١٤، منها ٢, ٧ مليون برميل من النفط الخام والبقية من الغاز والمواد المكررة وغيرها، مما وضعها في المرتبة الثانية ضمن دول منظمة الأوبك من حيث إنتاج البترول بعد السعودية في نفس السنة والرابعة في المنظمة من حيث إنتاج النفط الخام بعد كل من السعودية والعراق وإيران (٢٩).

وتحتل دول عربية أخرى مكانة هامة في سوق الطاقة العالمي، خصوصاً تلك المنضوية تحت لواء منظمة الأوبك مثل الجزائر وليبيا والعراق والكويت وقطر، وينطبق الأمر ولو بدرجة أقل على دول عربية أخرى خارج الأوبك مثل مصر والسودان وسلطنة عمان، والجدول الموالي يوضح حجم المخزونات المؤكدة من النفط والغاز في الدول المذكورة أعلاه سنة ٢٠١٣ وفقاً للتقرير الصادر عن منظمة الأوبك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

جدول رقم (٢): الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز في عدد من الدول العربية ٢٠١٣

الدولة	الاحتياطيات (مليار برميل)	الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي (مليار مترمكعب)
الجزائر	١٢,٢٠٠	٤,٥٠٤
العراق	١٤٤,٢١١	٣,١٥٨
ليبيا	٤٨,٣٦٣	١,٥٠٦
الكويت	١٠١,٥٠٠	١,٧٨٤
قطر	٢٥,٢٤٤	٢٤,٦٨١
مصر	٤,٤٠٠	٢,١٨٥
السودان	٥,٠٠٠	-
سلطنة عمان	٥,٥٠٠	٩٥٠
سوريا	٢,٥٠٠	-

Source: "Opec annual statistical Bulletin", (Vienna: Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2014). P.P. 22, 23.

ولا يتوقف تميز المنطقة العربية على وفرة المخزونات لنفطية فقط، بل يتعداها إلى خصائص أخرى تميز النفط العربي وأهمها:

- انخفاض تكاليف إنتاجه مقارنة بمناطق أخرى في العالم، ويتصف نفط الكويت والسعودية بأنه الأرخص تكلفة في العالم، وذلك بفضل قرب معظم مكامن النفط العربية من سطح الأرض.

(٢٩) United Arab Emirates International energy data and analysis ».Op.cit. P. 4.
(٣٠) بلقطة إبراهيم، مرجع سابق، ص ٧٠.

- غزارة إنتاجية الآبار النفطية مما يزيد من معدل تدفق البترول من الآبار الإنتاجية.
- الموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج العربي التي تتوسط مراكز استهلاك كبرى، مما يجعل تكاليف النقل للمستهلكين في آسيا وأستراليا وجنوب أوروبا وشمالها أقل تكلفة.

- جودة النفط العربي وانخفاض نسب الكبريت فيه، والتي تعد من أسوأ الشوائب التي تؤثر سلباً على تحديد سعره والإقبال عليه في السوق العالمي.
- ضخامة الاحتياطيات النفطية العربية (مثلما تم الإشارة إليه أعلاه).

٤- النفط العربي وأمن الصين الطاقوي.. المحفزات والمعوقات: إن العوامل المذكورة ساهمت في زيادة الاهتمام الصيني بالمنطقة العربية وثروتها النفطية لإشباع نهم المارد الصيني للطاقة، فالصين الآن تحتل المرتبة الأولى في هذا المجال منذ نيسان/ابريل ٢٠١٥ متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأميركية، فقد بلغت الواردات الصينية ٧,٤ مليون برميل يومياً متجاوزة الولايات المتحدة بـ ٢٠٠,٠٠٠ برميل، وكانت الصين قد تجاوزت الولايات المتحدة سنة ٢٠١٠ من حيث حجم الاستهلاك الطاقوي^(٣١).

تشكل المنطقة العربية موطناً لفرص طاقوية مغرية جداً بالنسبة للصين، وليس هناك ما هو أدل على أهمية العلاقات الطاقوية العربية الصينية ودورها في تعزيز التقارب بينهما مما جاء في الوثيقة الرسمية للحكومة الصينية الصادرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والمعنونة بـ "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية"، إذ تقول الوثيقة: "هذا وصارت الدول العربية أكبر مورد للنفط الخام للصين، وسابع أكبر شريك تجاري لها، وتجاوبت إيجاباً مع المبادرات الصينية التي تدعو إلى تشارك الجانبين في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الـ ٢١، وتشكيل معادلة التعاون ٣+٢+١ والمتمثلة في مجال الطاقة كمحور أساسي ومجالى البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين وثلاث مجالات ذات تقنية متقدمة وحديثة"^(٣٢).

وها هي ذي منطقة الشرق الأوسط ما تزال تعتبر مركزاً حيوياً للتبادل التجاري الصيني الذي تمثل فيه الطاقة النسبة الأكبر، فقد ارتفع حجم التجارة البينية بين الصين والدول العربية من ٧,٣٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٢,٢٥١ مليار دولار في عام ٢٠١٤، أي بزيادة ٩ أضعاف خلال العقد الماضي، وبزيادة ٢,٥٪ على أساس سنوي، ويشكل نفط الشرق الأوسط أكثر من نصف واردات الصين من الخام، الأمر الذي يرفع من أهمية المنطقة في تأمين مصادر الطاقة للصين، ما جعل الصين ثاني أكبر شريك تجاري وأهم سوق لتصدير النفط الخام بالنسبة للدول العربية^(٣٣).

وتذهب النسبة الأكبر من إنتاج النفط الخام لاثنتين من أكبر البلدان العربية المنتجة وهما السعودية والإمارات نحو قارة آسيا بنسبة ٦٨٪ و٩٦٪ على التوالي، ونسبة كبيرة من تلك

Kevin Mcepad- (٣١) den, "China Has Become the World's Biggest Crude Oil Importer for the First Time", Time site, ,

Available in:

"http://time.com/3853451/china-crude-oil-top-importer (May 11, 2015)".

(٣٢) وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، نقلا عن الموقع الرسمي للحكومة الصينية (٢٠١٦). في:

www.fmprc.gov.cn/web/zyxw/W020160115345078033294.pdf (April 2, 2016)».

(٣٣) وانغ تينغ بي، المسافة بين الصين والشرق الأوسط لم تعد بعيدة، شبكة الصين الاخبارية بالعربية، (٢٠١٦).

http://

arabic.china.org.cn/china/archive/lianghui2016/2016-02/29/content_37800154.htm (April 2, 2016)».

(٣٤) "Country Analy- sis Brief: Saudi Arabia". Op. Cit. P. 8.

(٣٥) تشانغ تزي كوين، قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة الجيوجرافية النفط العالمية مع التفكير الاستراتيجي بمسألة الأمن البترولي الصيني. المركز العربي للمعلومات، (٢٠٠٤).
https://

groups.google.com/forum/#!msgfayad61/acCfVEyY1ww/LPKVbeY2zFkJ (April 2, 2016) ".

(٣٦) رضا محمد هلال، "العلاقات الصينية بالدول النامية. النظقات والأبعاد". السياسة الدولية، عدد ١٧٣، (يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٣٤.

(٣٧) Dan Blumenthal. "Concerns with Respect to China's Energy Policy". (2008). P. 423. Available in: "http://www.aei.org/files/2003/08/26/20080723_ChinaEnergyStrat.pdf (April 2, 2016) ".

(٣٨) الصين تعزز شراكتها مع السودان بقطاع النفط، نقلا عن موقع الجزيرة نت، (٢٠١٥).
http://

www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/9/9/ (March 31, 2016)».

الصادرات تذهب نحو تغطية الطلب الصيني المتزايد، ففي سنة ٢٠١٣ احتلت الصين المرتبة الثالثة ضمن أكثر الدول استيرادا للنفط السعودي الخام بعد كل من الولايات المتحدة واليابان بكمية قدرها ١,١ مليون برميل يوميا(٣٤).

وتقع المنطقة العربية ضمن نطاق أهم ما يسمى بمناطق إنتاج الطاقة الثلاثة بالنسبة للصين، وهي:

أولاً: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التي تتمتع بأغنى الموارد النفطية والغازية في العالم الراهن، بحيث يقدر الاحتياطي النفطي المؤكد فيها بـ ١١٠ مليار طن، أي نسبة ٧٠٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، إضافة إلى مزايا زهد تكلفة الاستخراج وتفوق الظروف الجيولوجية فيها.

ثانياً: منطقة آسيا الوسطى وروسيا وفيرة الموارد النفطية والغازية.

ثالثاً: منطقة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ويبرز في الخطاب الصيني حول أمن الطاقة وفي مختلف الدراسات مصطلح "المناطق الواسعة للإمداد النفطي والغازي"، والمقصود بها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المقام الأول ثم محيط بحر قزوين(٣٥).

وفي إطار إستراتيجيتها المعروفة بإستراتيجية التوجه نحو الخارج والاستثمار ما وراء البحار، دعمت الصين توجه شركاتها الوطنية النفطية للاستثمار في المنطقة العربية، حيث وقعت مثلاً شركة الصين الوطنية للبترول اتفاقيات مع حكومة السودان للتقيب واستغلال البترول السوداني، وذلك بدءاً من عام ٢٠٠٠، وتصل الاستثمارات الصينية في مجال استخراج البترول من السودان إلى نحو ١٥ مليار دولار، مع إشرافها على إنتاج وتصدير ما يزيد على ٢٤٣ ألف برميل بترول يومياً، وهو ما يشكل ٤٨٪ من إجمالي الصادرات النفطية السودانية(٣٦). وتعد الصين حالياً المستثمر الأكبر في قطاع الطاقة الناشئ في السودان، وهذه الأخيرة تمثل المصدر الأكبر لإنتاج شركات النفط الوطنية الصينية من النفط، وتشكل واحدة من الدول العشرة الأولى الموردة للمحروقات إلى الصين بما مقداره ١٣٣ ألف برميل يوميا سنة ٢٠١٠(٣٧).

ورغم تأثر الاستثمارات الصينية، التي كادت تحتكر العمل في مجال النفط بعد انفصال جنوب السودان، ما تزال الصين تسيطر في مجال البترول وتملك ٤٠٪ من امتياز شركة "قريتر نايل للبترول" و ١٠٠٪ من "بتروإنيرجي" بما يعادل ٩٠٪ من نفط السودان، بجانب شراكتها في مصفاة الجيلي شمال الخرطوم وخط نقل البترول من "عدارييل" غرب السودان إلى ميناء بور تسودان شرق، مستفيدة من زيارة الرئيس السوداني لبكين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ حيث تم الاتفاق على دخول الصين في مشاريع جديدة لاستكشاف النفط والغاز، وتوسيع عملياتها النفطية بثلاث ولايات سودانية(٣٨).

ووقعت دولة الكويت والشركة الصينية للبتروكيماويات على اتفاقيات استثمارية لفترة خمس سنوات، وتشتمل هذه الاتفاقيات على إنشاء مصفاة للبترول ومصنع للبتروكيماويات وغيرها من المشروعات بقيمة نحو مليار يوان صيني، وصرح الخبير "دوان تشينغ لين" أن المؤسسات المملوكة للدولة الصينية، ومن بينها الشركة الوطنية الصينية للنفط والغاز الطبيعي، والشركة الصينية للبتروكيماويات، والشركة الوطنية الصينية للنفط البحري وغيرها، شاركت في تطوير موارد النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية، وبلغت الاستثمارات الصينية في مجال تطوير الموارد في سلطنة عمان والإمارات العربية واليمن والسعودية وغيرها بضع مليارات دولار أميركي (٣٩).

لكن هذه الفرص الواعدة للاستثمار والتعاون بين الجانب العربي ونظيره الصيني، تستوقفه مجموعة من التحديات التي تفرض نفسها على الطرفين، فالصين تواجه حالياً تحديات كبيرة متمثلة في تباطؤ معدل نمو الاقتصاد المحلي وإعادة هيكلة الصناعة وغيرها من الصعوبات، في حين تشهد دول الشرق الأوسط العديد من الاضطرابات والتحويلات وضعف البنية التحتية وتباطؤ النمو وخطر الإرهاب وغيرها من المشاكل، لذلك أطلقت بعض دول المنطقة سياسة "التوجه شرقاً" في وقت تبنت فيه الصين مبادرة "الحزام والطريق" والانفتاح على الغرب، الأمر الذي يساعد في توفير إمكانيات وفرص هائلة لتعزيز التعاون الثنائي وتحقيق الأهداف المخطط لها (٤٠).

وأصبحت الصين تتخوف من استمرار اعتمادها على النفط العربي نظراً لما تشهده المنطقة العربية من اضطرابات، على رأسها الإرهاب والتطرف ومخلفات ما سمي بالربيع العربي خاصة على ليبيا، ووقوع الشرق الأوسط في مجال جيوسياسي مضطرب، ووجود قوى دولية عديدة منافسة للصين وذات مصالح طاغية متناقضة معها في المنطقة لاسيما الولايات المتحدة الأميركية.

وهذا ما يحتم على الصين التنويع في مصادر إمداداتها على اعتبار أن ما تعانيه من تركيز لمواردها يهدد أمنها الطاقوي، القلق من موضوع زيادة تركيز مصادر مستوردات الطاقة، فعلى سبيل المثال جاءت نحو ٨٠٪ من واردات الصين النفطية من ١٠ دول، وجاءت حوالي ٦٠٪ من هذه الكمية من خمس دول في الشرق الأوسط وإفريقيا (السعودية، أنغولا، إيران، عمان، السودان)، وهي مناطق يحتمل أن تحدث فيها انقطاعات في إمدادات النفط بسبب فقدان الاستقرار السياسي (٤١).

ولهذا التخوف الصيني ما يبرره لأن اعتمادها الكبير على نفط الشرق الأوسط معناه ارتباط أمنها الطاقوي ومسيرة تنميتها الاقتصادية بوحدة من أكثر مناطق العالم توتراً، فقد أفاد تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية سنة ٢٠٠١، أن الخمسين سنة الماضية - إلى غاية ٢٠٠١ - قد شهدت أربعة عشر اضطراباً شديداً في إمدادات النفط في منطقة

(٣٩) الصين والدول العربية

تحولان التعاون في الطاقة من مقايضة النفط بالمنتجات الصينية إلى الاستثمار المشترك، نقلاً عن وكالة شينخوا، (٢٠١١). <http://arabic.people.com.cn/31660/7616249.html>

"(April 2, 2016)

(٤٠) تشانغ تزي كوين. مرجع سابق.

(٤١) مجموعة مؤلفين. الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٨). ص ١٤٥.

الخليج، معظمها مرتبط بالنزاعات السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط^(٤٢). ولأن الصين تعتمد بشكل أساسي على الشرق الأوسط في توفير احتياجاتها النفطية، فهي تهتم بتأمين ممرات النفط الدولية لاسيما القادمة من الشرق الأوسط، وهذا ما يؤكد الكتاب الصيني الأبيض عن الطاقة الصادر عام ٢٠٠٧: " .. وأنه على المجتمع الدولي أن يعمل على حماية استقرار الأوضاع في الدول المنتجة للطاقة والمسؤولة عن نقل الطاقة، وخصوصا الدول المنتجة للطاقة في الشرق الأوسط"^(٤٣).

فالاضطرابات التي تجتاح الشرق الأوسط ألقّت بظلالها على التعاون الصيني والعربي في الطاقة، واعتبر بعض الخبراء أن تنفيذ مؤسسات الطاقة الصينية إستراتيجية " الخروج " لا بد لها من التكيف مع التغيير الجديد لتخفيض مخاطر الاستثمار في التعاون الخارجي، ويتعين على المؤسسات الصينية أن تعزز توقعاتها في السياسات الجغرافية في منطقة الشرق الأوسط لتجنب مخاطر الاستثمار^(٤٤).

دون أن ننسى معضلة تأمين ممرات الإمدادات الطاقوية المارة من دول الخليج وإفريقيا نحو الصين، حيث تهدد الاضطرابات بغلق مضائق حيوية للإمدادات الصينية مثل مضيق هرمز وباب المندب ومضيق ملقا الذي تمر منه قرابة ٩٠٪ من الواردات الصينية، ووضعت الصين مبادئ لمقاربة شاملة لأمنها الطاقوي ولتعاونها الطاقوي مع دول المنطقة قائمة على ما يلي^(٤٥):

- ضمان الأمن والاستقرار كعامل أساسي لتنمية التعاون التكنولوجي والموارد المتاحة، وعليه تشارك الصين في المنتديات والمبادرات متعددة الأطراف لتحقيق الأمن هناك، مستغلة مكانتها كعضو دائم في مجلس الأمن.
- تقديم المساعدة للمؤسسات الطاقوية الصينية للإسهام في تطوير قطاع الطاقة في المنطقة.
- تسهيل إجراءات المنافسة العادلة والتعاون الدولي مع جميع الأطراف المعنية لتعزيز قطاع الطاقة في المنطقة.
- ضمان سلامة طرق وممرات نقل وتصدير الموارد الطاقوية النفطية والغازية من وعبر المنطقة، عن طريق تعاون دولي في محاربة الإرهاب والقرصنة.

الخاتمة

يشكل البعد الطاقوي عماد العلاقات الاقتصادية الصينية العربية مدعوماً بإرث تاريخي وحضاري مميز بين الجانبين، مما يمكن الطرفين من بناء علاقة على أساس الفوائد والمصالح المشتركة ضمن صيغة رابح، فالصين بحاجة للنفط العربي لتلبية متطلباتها المتزايدة، والدول العربية بحاجة للاستثمارات الصينية ولنقل الخبرات الصينية المتراكمة

(٤٢) هوارد جيلر، ثورة الطاقة: نحو مستقبل مستدام، (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٥) ص ٢٩.

(٤٣) حسن أبوطالب، "الصين والشرق الأوسط.. بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد"، السياسة الدولية، رقم ١٧٣، (٢٠٠٨) ص ١٤٤.

(٤٤) "الصين والدول العربية تحولان التعاون في الطاقة من مقايضة النفط بالمنتجات الصينية إلى الاستثمار المشترك". مرجع سابق.

(٤٥) Guang Pan, «China's Energy Strategy and Primary Role of the Middle East in This Strategy», Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, Vol. 2, No. 2, (2008). P. P. 68, 69.

في هذا المجال، ويعتمد توطيد العلاقات بين الجانبين أكثر على مدى قدرتهما على استغلال الفرص الطاقوية المتاحة بأحسن السبل لتعظيم المنافع، في مقابل العمل سويّاً على تحقيق استجابة فعالة للتحديات التي تعرقل جهود الطرفين لبناء مستقبل مشترك لا تبقى فيه الطاقة محوراً اهتمام وحيد، بل أن تكون الطاقة كما يقول المبدأ الصيني بمثابة الحصان الذي يجر العربّة، لنقل التعاون الطاقوي بين الجانبين لمستويات أعلى ونشره نحو مجالات أخرى تتفوق فيها الصين في حين تتخلف فيها الدول العربية. □

قائمة المراجع

المراجع العربية

الكتب:

- ١- جيلر. هوارد، ثورة الطاقة: نحو مستقبل مستدام، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٥).
- ٢- كلير. مايكل، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسين، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢).
- ٣- مجموعة مؤلفين، الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية: التنافس على موارد الطاقة، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٨).

الدوريات:

- ١- إبراهيم بلقلة، "مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية: الحاضر، المستقبل والتحديات"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، رقم ١٠، (جوان ٢٠١٣).
- ٢- أبوظالب. حسن ، "الصين والشرق الأوسط.. بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد"، السياسة الدولية، رقم ١٧٣، (٢٠٠٨).
- ٣- عرفة. خديجة ، "الصين وأمن الطاقة.. رؤية مستقبلية"، السياسة الدولية، عدد ١٦٤، نيسان/ابريل ٢٠٠٦.
- ٤- محمد هلال. رضا ، "العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد"، السياسة الدولية، عدد ١٧٣، (تموز/يوليو ٢٠٠٨).

مصادر الإنترنت:

- ١ - "الصين تعزز شراكاتها مع السودان بقطاع النفط"، نقلا عن موقع الجزيرة نت، (٢٠١٥).
- <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/9/9/> (March 31, 2016).
- ٢ - الصين والدول العربية تحولات التعاون في الطاقة من مقايضة النفط بالمنتجات الصينية" إلى الاستثمار المشترك"، نقلا عن وكالة شينخوا، (٢٠١١).
- <http://arabic.people.com.cn/31660/7616249.html> (April 2, 2016)
- ٣ - تشانغ تزي كوين، "قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة الجيوغرافية النفط العالمية مع التفكير الاستراتيجي بمسألة الأمن البترولي الصيني". المركز العربي للمعلومات، (٢٠٠٤).
- <https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/acCfVEyY1ww/LPKVbeY2zFkJ> (April 2, 2016)
- ٤ - وانغ تينغ يي، "المسافة بين الصين والشرق الأوسط لم تعد بعيدة"، شبكة الصين الاخبارية بالعربية، (٢٠١٦).
- http://arabic.china.org.cn/china/archive/lianghui2016/2016-02/29/content_37800154.htm (April 2, 2016).
- ٥ - وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية"، نقلا عن الموقع الرسمي للحكومة الصينية (٢٠١٦). في: <http://www.fmprc.gov.cn/web/zyxw/W020160115345078033294.pdf> (April 2, 2016).

المراجع الأجنبية:
بالإنجليزية:

Books:

- 1-Luft, Gal and Anne Korin (Eds). Energy Security Challengesfor the 21st Century: a reference handbook. (California: Greenwood publishing group, 2009).
- 2- Manjeet Singh Pardesi and others. Energy and security: The geopolitics of Energy in the Asia-Pacific.(Nanyang technological university, 2010).
- 3- Marquina. Antonio and others, Energy security visions from Asia and Europe, (New York: Palgrane Macmillan 2008).
- 4- Stacey. Maj, L. Lee. China's Energy Security: The Grand "Hedging" strategy. (School of Advanced Military Studies. Kansas. 2010).

Periodicals:

- 1-Pan. Guang, «China's Energy Strategy and Primary Role of the Middle East in This Strategy », Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, Vol. 2, No. 2, (2008).
- 2- Yergin. Daniel, "Ensuring Energy Security". Foreign affairs,Vol. 85, N°2,)Mars, April 2006).

Reports and working papers :

- 1-Baumann. Florian, "Energy Security as multidimensional concept", Policy Analysis, No. 1, (Munich:Research Group on European Affairs, March 2008).
- 2- Downs. Erica S, Energy security series: China. (The Brookings Foreign Policy Studies. Brookings institution. December 2006).
- 3- Lynne.Chester, "Does the Polysemic Nature of Energy SecurityMake it a 'Wicked' Problem?" (World Academy of Science, Engineering and Technology 54, 2009).
- 4- shaofen. Chen, Assessing the impact of China's foreign energy quest on its energy security. (EAI Working Paper No. 145. 3 March 2009).
- 5- Valérie. Niquet. Energy Challenges in Asia. Note de l'Ifri. Gouvernanceeuropéenneetgéopolitique de l'énergie& Centre Asie. Octobre 2007.
- 6- Winzer. Christian, Conceptualizing energy security.EPRG working paper. Cambridge working paper in economics. (University of Cambridge, London. August2011).
- 7-Emerging GlobalEnergy Security Risks. The ECE energy series No. 36, (Geneva: The United Nations commission for Europe, 2007).
- 8- Energy Efficiency:A Worldwide ReviewIndicators, Policies, Evaluation. A Report of the World Energy Council in Collaboration with ADEME. London. July2004.
- 9- "Opec annual statistical Bulletin », (Vienna: Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2014).

10-world oil and gas review 2015, (Rome:prepared by the Scenarios, Strategic Options & Investor Relations Department, 2015).

11- World Energy Outlook 2007: China and India insights, (Paris: International Energy Agency, 2007).

Web sites:

1- Alhajji, A F "What Is Energy Security?". Middle East Economic Survey: Vol. L. No 52. 24-December.

"<http://www.mees.com/postedarticles/oped/v50n52-5OD01.htm> (March 6, 2016)".

2- Jewell, Jessica "The concept of energy security: Beyond the four As", (2014).

"http://ac.els-cdn.com/S0301421514004960/1-s2.0-S0301421514004960-main.pdf?_tid=c4cdf9e-f8b2-11e5-9995- (April 2, 2016) ».

3- John, Calabrese. "Dragon by the Tail: China's Energy Quandary". (Middle East institution. 23 March 2004). www.se1.isn.ch/serviceengine/.../calabrese304.pdf (September 12, 2014)".

4- Mcepadding, Kevin. "China Has Become the World's Biggest Crude Oil Importer for the First Time", Time site, , Available in:

"<http://time.com/3853451/china-crude-oil-top-importer> (May 11, 2015)".

5- Rosner, Kevin "Closing the Gap between Energy & National Security Policy".

Journal of energy security, (May 2010) Issue. "http://www.ensec.org/index.php?option=com_content&view=article&id=245:closing-the-gap-between-energy-aamp-national-security-policy&catid=106:energysecuritycontent0510&Itemid=316 (April 10, 2014)".

6- China economy overview. From CIA factbook 2011. January 2011. "http://www.theodora.com/wfbcurrent/china/china_economy.htm (May 5, 2016)".

7- "Country Analysis Brief: Saudi Arabia", (U.S. Energy Information Administration, September 10, 2014), P. P. 1-3. Available in :

«http://www.eia.gov/beta/international/analysis_includes/countries_long/Saudi_Arabia/saudi_arabia.pdf (March 22, 2016)».

8- «United Arab Emirates International energy data and analysis», (Washington:U.S. Energy Information Administration, May 18, 2015). P.P. 3,4. Available in: https://www.eia.gov/beta/international/analysis_includes/countries_long/United_Arab_Emirates/uae.pdf ».

strategicvisions@ecssr.ae